

التعليم العالي لسورين حق وليس ترافاً

هنا عظام الغالي *

الارتفاع المتزايد في عدد المنح الدراسية للاجئين السوريين لم يترجم ازدياداً في نسب الالتحاق بالتعليم العالي في لبنان، فبعدما كانت النسبة قد وصلت إلى 26% قبيل الحرب في الجامعات السورية، انخفضت بعد اللجوء إلى ما يقارب 2,57% في الأردن، و4,5% في تركيا، و0,57% في إقليم كردستان في العراق.

أما في لبنان، فقد التحق نحو 6% فقط من السوريين الذين تبلغ أعمارهم بين 18 و24 عاماً، بالتعليم العالي، فمن أصل 101,892 لاجئ في هذه السن، تسجل 7072 طالباً في الجامعات في العام الدراسي 2014 - 2015 وانخفض العدد إلى 5860 طالباً في عام 2015 - 2016.

في الواقع، إن الطلاب المحتملين للتعليم العالي من اللاجئين هم في كثير من الأحيان من يعيرون أسرهم، ويواجهون حالة من عدم اليقين بشأن توظيفهم بعد التخرج في بلد اللجوء.

كذلك فإن الوضع القانوني للاجئين واشتراط حصولهم على إقامة سارية المفعول واعتراف البلدان المضيفة بالدرجات والشهادات الأكاديمية عوامل تحدّ هي الأخرى من قدرتهم على الالتحاق بالجامعات، فلا يستطيع اللاجئ السوري في لبنان الحصول على معادلة للشهادة الثانوية، والتي تخوله الدخول إلى إحدى الجامعات المحلية، من دون الحصول على الإقامة. فاللاجئون يصارعون، بل يقعون أسرى لابتزاز سوق سوداء يضطرون فيها لدفع مئات الدولارات لمجرد الحصول على نسخ مصدقة من شهاداتهم ونسخ طبق الأصل من تلك الشهادات، والتي تطلبها بعض البلدان المضيفة والمؤسسات المحلية، ومنها لبنان. وعلى هذا النحو، يتخلى العديد من اللاجئين الشباب عن حلم الحصول على التعليم الجامعي.

للقوف على الوضع الحالي لوصول اللاجئين السوريين إلى التعليم الجامعي في الدول المضيفة في لبنان والأردن وتركيا وإقليم كردستان، وتقييم الثغر وفهم الأولويات والاحتياجات، أنجز معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في آذار 2017، دراسة حالة في البلدان الأربعة بتكليف من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وشاركت شخصياً في الدراسة مع زميلتي رلى برجوي، منسقة برامج في المعهد، وجنيفر ديكنات، طالبة ماجستير في الجامعة الأميركية.

بدا في الملاحظات الأساسية أنّ لبنان لم يوقع على اتفاقية اليونسكو للاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية، إلا أنّه أبرم مع سوريا اتفاقاً يسمح بالاعتراف المتبادل لشهادات كل من التعليم الثانوي والجامعي، ويفضل هذه السياسات، التحق تاريخياً العديد من الطلاب السوريين بالجامعات اللبنانية.

وفي الأزمنة الأخيرة، تمّ إسداء نصيحة للجامعات للعمل مع الطلاب السوريين وتسهيل وصولهم إلى التعليم الجامعي. وعلى الرغم من أنّ الإقامة مُلزّمة للقبول الجامعي، أشار مشاركون من بعض الجامعات الخاصة إلى أنّهم لا يتابعون هذه الأمور، فالطلاب يحصلون على شهاداتهم حتى من دون إظهار إثبات الإقامة.

وبالنسبة إلى التوظيف، يقول بعض الطلاب السوريين إن عملهم في بلد اللجوء، ودونه موقوفات كثيرة، ففي لبنان مثلاً يمنعون من الانضمام إلى 25 نقابة مهنية، إذا أرادوا أن يبقىوا أو يعملوا هنا بعد استكمال دراستهم.

ورغم تهافت منظمات وطنية ودولية على تقديم منح دراسية بهدف دعم الطلاب المؤهلين من اللاجئين السوريين، أظهرت النتائج بعض الفرص غير المقتنصة. بحسب الدراسة، لا تزال التوعية تشكل مشكلة إذ لا يدرك العديد من الطلاب المؤهلين وجود المنح الدراسية أو أي دعم من شكل آخر.

إلا أنّ سبب الانقطاع قد يتعلق برأيي بشكل أساسي بهيكلية المؤسسات الجامعية التي تقدم للطلاب اللاجئين في العادة دراسة تقليدية في حين أنّه يمكنها التفكير بشكل مختلف من خلال إضافة وحدات للتنمية المهنية والمهارات الحياتية، لتشجيع اللاجئين على التصدي للعقباء، ودفهم للاعتقاد بأن التعليم العالي يستحق حقاً هذا الجهد.

من الضروري تطوير الجامعات لتصبح مؤسسات متعددة الأبعاد، عبر إضافة طرق تدريس جديدة وممارسات تربوية ديناميكية لا يعود التركيز فيها منحصراً بالأستاذ، وإنما يلامس احتياجات المتعلم من خلال أساليب تعلم فاعلة وتفاعلية وتجريبية، حيث يتعلم الطالب من تلقاء نفسه أو من أقرانه. كذلك فالمطلوب تطوير شخصيات الطلاب اللاجئين لتشجيع فضولهم وإحساسهم بالمبادرة ومثابرتهم وقابليتهم على التكيف ووعيهم الأخلاقي ومنطقهم.

ويمكن لهذه التغييرات أن تمكّن الجامعات في أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة في عصر يزداد فيه الطلب على التعليم العالي. كذلك فإنّ الاستثمار في تعليم اللاجئين السوريين من الشباب فرصة لتمكين هؤلاء السكان، وتزويدهم بوعي نقدي لاتخاذ القرارات الحكيمة، وأدوات لتحسين خيارات الحياة والأمل بالنسبة لهم ولغيرهم، وخصوصاً في بلد مضيف مثل لبنان. فتعليم اللاجئين السوريين يقدم فرصة تطور للبنان بخلاف ما يعتقد البعض لجهة أنّ تعليم هؤلاء الشباب يزيد التنافس مع الشباب اللبناني، نعيش في عالم تتقلص فيه الحواجز ما يقدم فرصاً للبنانيين والسوريين للتطلع إلى فرص عمل في السوق المحلية، الإقليمية، لا بل والعالمية، من خلال التسلح بالعلم.

* أستاذة في كلية التربية في الجامعة الأميركية

هي إعداد تلامذة قادرين على إعادة صياغة المعلومة وكتابتها ومعالجة أنماط أسئلة معينة تضمن لهم النجاح، وليس الهدف من التقييم بناء مواطن مسؤول ومتسائل وناقد. فانماط الأسئلة التي تأتي في الامتحان تعكس طرائق التعليم في الصف وتقيس نواتج التعلم (من معارف محدودة) وليس التعلم، وتحافظ على نخبوية معكوسة، إذ ينجح التلميذ الذي حفظ وليس التلميذ المبدع والمفكر. وهذا النمط يضرب المناهج التربوية والكفايات البنائية على أساسها، والكفاية هي قدرة التلميذ على توظيف مجموعة معارف ومواقف من موارده الداخلية والخارجية لإنجاز مهمة أو نشاط. برأي صراف، تواجه الامتحانات الرسمية امتحاناً عسيراً: هل نبحت عن معدلات نجاح أم عن تحقيق كفايات؟ تجيب: «من الثوابت الأساسية، وهنا يوافقنا المركز التربوي ووزارة التربية، العمل على الكفايات، ما يستدعي تطوير عملية التقييم التقليدية القائمة على النجاح المبني على الحفظ والذاكرة المؤقتة، لتحاكي المستويات العليا في تصنيف بلوم أي التحليل والتفكير، وقد يكون مفاجئاً على سبيل المثال إلغاء «كتابة الموضوع» (dissertation) في مادة اللغة الفرنسية في البكالوريا، بحجة أن التلميذ «ضعيف لغوياً»، فيتم بذلك إضعافه ذهنياً وفكرياً».

وتقول: «إذا أرادت الامتحانات قياس الكفايات يجب الرجوع إلى السجل المدرسي الكامل لإنجازات كل تلميذ وليس الاكتفاء بامتحان رسمي».

وترى صراف أن أداء التلميذ في هذه الامتحانات ليس مؤشراً لجودة التعليم في المدارس لأنها لا تأتي بمؤشرات حقيقية حول كفايات التلامذة، ما يستدعي تطوير المناهج التربوية بعناصرها الأربعة: الأهداف، طرائق التعليم، المضامين وطرائق التقييم، وإعادة النظر بكل هيكليّة الامتحانات مع بروز الحاجة إلى الدراسات والتخطيط والأبحاث القليلة جداً في هذا المضمار.



التلامذة
منقطون
على
أسئلة
الامتحانات
الرسمية
(مروان
طحطح)

يشجعه على استخدام الدليل الذي يتضمن نماذج الأسئلة والدورات الرسمية السابقة وأجوبتها والذي بات يأخذ مكان المناهج والكتب الأساسية.

نخبوية معكوسة

لا تستغرب سكارليت صراف، الأستاذة في كلية التربية والندوبة الثانية في لبنان عن الجمعية الأوروبية لطرائق التقييم في التربية، ما يحصل ما دامت مهمة المعلم حالياً

نتيجة مختلفة جذرياً، أي أنه قد ينجح في الاختبار الأول ويرسب في الثاني»، والسبب؛ يبدو لافتاً ما يقوله معلمون لجهة أنّ تلامذة الشهادات باتوا منقطين على أسئلة الامتحانات الرسمية، أي أنهم يحفظون الأجوبة عن الأسئلة بما فيها الأسئلة التي تعتمد التحليل أو الأعمال المخبرية مثلاً. فالمعلم يقول لتلميذه: إذا سالوك هذا السؤال تجيب بهذه الطريقة حتى تضمن العلامة الكاملة؛ وهنا



إذاً، فمراجعة الدراسات الأجنبية تكشف نجاحات وإخفاقات لالوواح التفاعلية، وصعوبات لتوظيفها في العملية التعليمية، ما يعني أنّ باب النقاش لا يزال مفتوحاً والفائدة العلمية لم تحسم بعد.

عدم وجود أي دليل تجريبي أو حسي يربط بين استعمال اللوح التفاعلي وارتفاع التحصيل

لكن حتى لو حُسم دور اللوح التفاعلي في رفع التحصيل وتحسين التفكير، فإنه لا يجوز أن نسقط هذه النتائج على بيئتنا التربوية اللبنانية المختلفة جملة وتفصيلاً عن بيئة المدارس الأجنبية، ولا يجوز أن نعتمد عشوائياً بعض التقنيات الحديثة من دون أن نتحقق من فعاليتها في عملية

في مادتي الرياضيات والعلوم بين المدارس التي اعتمدت الألواح التفاعلية وتلك التي لم تعتمد. وهذا ما اتفق مع نتائج الدراسة التجريبية التي قمنا بتنفيذها في لبنان على 110 تلامذة في صف السابع أساسي في مادة العلوم الطبيعية، والتي امتدت لفصل دراسي كامل.

وعلى طرف نقيص، يشير الباحث التربوي الأميركي روبرت مارزانو إلى تقدم تلامذة الصف التفاعلي بنحو 17 نقطة على تلامذة الصف التجريبي وذلك في دراسة أجريت على 1716 تلميذاً، وفي 50 مدرسة من مدارس الولايات المتحدة الأميركية. ويشير باحثون تربويون آخرون إلى أنّ استعمال اللوح التفاعلي وحده لا يقود بالضرورة إلى التعليم الأحسن. ويصرّحون بأنه ليس واضحاً حتى الآن كيف يمكن للوح التفاعلي أن يؤثر في النواتج التعليمية أو في تطوير المفاهيم.

* طالب دكتوراه في جامعة القديس يوسف